

أمام

الدورة (87) للجمعية العامة للأمم المتحدة

فخامة السيد/ رئيس مجلس السيادة الإنتقالي
الفريق أول ركن/ عبد الفتاح البرهان
رئيس وفد السودان

نيويورك : الخميس 21 سبتمبر 2023م

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

السيد الرئيس ،،
السادة رؤساء وأعضاء الوفود ،،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

1) الافتتاحية

باسم السودان حكومة وشعباً أتقدم إليكم السيد رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين بخالص التهئة على توليكم رئاسة هذه الدورة متمنياً لكم التوفيق والنجاح، في إعادة بناء الثقة وإحياء التضامن الدولي لتسريع العمل في اجندة أهداف التنمية المستدامة بما يحقق السلام والإزدهار للجميع . كما أخص بالشكر والتقدير سلفكم رئيس الدورة السابقة على مبادراته البناءة وجهوده المثمرة خلال الدورة السابقة. ويمتد شكرنا وتقديرنا لمعالي الأمين العام أنطوني غويتريش ونحن نُقدّر جهوده المتواصلة ومبادراته الطموحة لتطوير أداء الأمم المتحدة ورفع قدرتها وكفاءتها للتعامل مع التحديات غير المسبوقة في عالمنا اليوم واهتمامه الخاص بالسودان ومسايعه الحميدة التي بذلها لوقف العدائيات بعد اندلاع حرب العدوان على في السودان. وأود أن أشاطركم في القضايا المواضيعية لهذه الدورة والتي سنسعى من جانبنا في التفاعل معها ودعم تنفيذها ضمن خطتنا الوطنية.

السيد الرئيس ...

السودان يخوض حرباً دفاعية عادية مفروضة على شعبه بأكمله وتستهدف وجوده وسيادته وسلامته الاقليمية وأمن مواطنيه من قبل مليشيا متمردة مدعومة مالياً وعسكرياً ذات إرتباطات خارجية واقليمية زودتها بالعدة والعتاد العسكري خلال الحرب مما شجعها على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في الخرطوم ودارفور ضد قبيلة المساليت مما دعا المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق بموجب اختصاصها القضائي، كما أصدرنا قراراً بتكوين لجنة تحقيق برئاسة النيابة العامة للتحقيق في الجرائم التي إرتكبتها متمردو الدعم السريع. لقد كانت المحاولة الفاشلة تهدف للاستيلاء على السلطة بأستهداف رئيس مجلس السيادة الإنتقالي والقيادة العامة

للقوات المسلحة ومطار الخرطوم الدولي وغيرها من المرافق والبنى التحتية المهمة في مخطط بات مكشوفاً لإحداث إحلال وابدال ديمغرافي للسكان في الخرطوم، كما حصل في دارفور لتوطين عناصر غير سودانية. ولهذا ظلت الميليشيا المتمردة والمرتزقة تطرد السكان من منازلهم في سابقة لم يشهدها السودان من قبل. حيث قامت عامدة بالتخريب والتدمير وإرهاب السكان وارتكاب جرائم الاغتصاب التي وثقها الأعلام وأكدها:-

1. المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

2. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

3. حكمة الولايات المتحدة وبالاخص:

(1) وزير الخارجية الأمريكي.

(2) مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

(3) مديرة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

(4) سفيرة الولايات المتحدة المتجولة للعدالة الجنائية العالمية.

(5) الإتحاد الاوربي.

(6) المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

(7) منظمة هيومان رايس ووتش.

(8) فريق البحوث الإنسانية بجامعة بيل.

(9) قناة سي إن إن.

(10) صحيفة وول ستريت جورنال.

إضافة إلى شهادات منظمات محلية بل وثقتها فيديو هات أعدها المعتدون أنفسهم لحرق وتدمير المكتبات ودار الوثائق القومية والمتاحف القومية لمحو ذاكرة الشعب الحضارية وبصماته الثقافية التعددية. لذلك تدافع المواطنون لمعسكرات التدريب طوعاً، وإلتفوا حول القوات المسلحة في معركة الدفاع عن السودان لصّد العدوان. أزاء هذه الافعال المشينة والتبعات الجسيمة لما ارتكبه التمرد تجاه شعبنا أضحي من العسير أن يستمر الوضع القائم بالإبقاء

عليه داخل تشكيلات مؤسستنا العسكرية الوطنية، وبالتالي تم حل الدعم السريع وألغي القانون المنشئ له، وعليه نطالب الدول والحكومات رفض التعامل مع هذه المليشيا لفقدانها للمشروعية والأهلية وإنها تشكل تحدياً ليس للأمن القومي السوداني وحده بل الأمن الأقليمي والدولي.

لم تدخر حكومة السودان جهداً في معالجة الوضع الراهن، حيث قبلت بالمبادرات الاقليمية والدولية الرامية لإنهاء الحرب ومعالجة الأوضاع الإنسانية. وأكدت جاهزيتها للتعاطي مع أي مبادرة تؤدي إلى إنهاء الحرب. وتم التوقيع على إعلان المبادئ في جده في مايو 2023 لكن وبسبب تعنت التمرد وتمسكه بالبقاء في المؤسسات والمرافق الحكومية والخدمية العامة ومنازل المواطنين والأعيان المدنية والمستشفيات في انتهاك صارخ لإعلان جده تبين عدم جدوى الاستمرار في التفاوض مع مليشيا لا تحترم القانون الدولي الإنساني ولا قوانين حقوق الانسان. وفي هذا الصدد نرحب برصد الأمم المتحدة للانتهاكات والجرائم المروعة التي ارتكبتها المليشيا المتمردة، والبيان الصحفي لخبراء الأمم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف والذي أكد على استخدام واسع النطاق للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات من قبل المليشيا المتمردة والإختفاء القسري بدوافع عرقية وعنصرية، وإغتيال والي غرب دارفور خميس أبكر، وادانة مكتب حقوق الانسان بالأمم المتحدة لتلك العملية، وقبلها أدانها الشعب السوداني واستهجن تمثيل متمردي الدعم السريع بجثة الوالي الراحل.

ونزجي شكرنا وتقديرنا لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب حكومة السودان وشعبه وقدمت المساعدات الإنسانية وفتحت حدودها لمواطنينا. كما نثمن مساعي الإتحاد الأفريقي والإيقاد والمبادرة المشتركة تحت رعاية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية وقمة دول الجوار التي استضافتها جمهورية مصر العربية.

(2) الحرب في السودان:

السيد الرئيس ،،،

كانت القيادة العامة للقوات المسلحة مستعدة للحوار المرتقب للخروج من الأزمة السياسية عندما قامت قوات الدعم

السريع بمجمع قيادة القوات المسلحة والتي كانت جزءاً من قوات الحماية بهجوم غادر ومباغت صباح يوم السبت 15 أبريل 2023م على مقر إقامة رئيس مجلس السيادة القائد العام للقوات المسلحة . وكان الهدف هو قتله أو اعتقاله لإحداث فراغ دستوري للاستيلاء على السلطة بالقوة. والتزمت القوات المسلحة السودانية بإخلاق وآداب الحرب لتقليل الخسائر. ولقد استطاعت امتصاص الصدمة العدوانية لمخطط كبير كان يستهدف القضاء على الدولة السودانية، وحافظت على السيطرة والإلتزام بإستراتيجية تضيق ساحة المعارك، حيث نجحت في إجهاض عمليات التعزيزات العسكرية وتحييد محاولات المليشيا في موضعة قواتها وإعادة تموينها من خارج الحدود بالرغم من ضلوع بعض الدول في تعزيز القدرات والعتاد الحربي لقوات الدعم السريع المتمردة.

(3) تحديث الوضع الإنساني:

أرجو أن أشيد بالجهود المقدرّة التي بذلتها الأمم المتحدة برعاية الأمين العام لتنظيم حدث رفيع المستوى للسودان في جنيف في 19 يونيو الماضي، استجابة للتحديات الإنسانية التي أفرزتها الحرب. وأشير إلى التنسيق المحكم بين مكتب تنسيق العون الإنساني وبعثة السودان الدائمة بنيويورك، إضافة إلى جهود الإتحاد الأوروبي والوكالات الأممية والإقليمية ذات العلاقة، وجهود كل من: قطر، المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، التي كانت جزءاً من الرعاية المشتركة لهذا العمل الإنساني في هذا الظرف الاستثنائي الذي يمر به السودان وشعبه. وتحقق من هذا التنظيم الدقيق وحشدكم للقدرات والموارد وحثكم للدول والمؤسسات والوكالات الدولية والإقليمية لمقابلة احتياجات السودان والدول المتأثرة بالإقليم بحصيلة، تعهدات بمبلغ 1,5 مليار دولار.

وإنني إذ أشكر هذا الاهتمام الكبير بالأوضاع التي نجمت عن هذه الحرب وآثارها على مجمل الجوانب الحياتية من صحة، وتعليم ومياه، وبيئة وخدمات، والدمار المهول الذي طال البنيات التحتية العامة والخاصة وممتلكات المواطنين، فضلاً عن حالات الهجرة الداخلية واللجوء والعبور إلى بعض دول الجوار، فإنني أقدر ما بذله، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، والمفوض السامي للاجئين ومساهمتهما المقدرّة في وضع

خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة، والأولويات الخاصة بتنفيذها. كما أشكر كافة الدول التي أسهمت وقدمت تبرعات نقدية وعينية مقدره تظل محل امتناننا وتقديرنا. مؤكداً على تعاون السودان مع الأمم المتحدة في تسريع العمل الإنساني وآلياته باستيعاب الآليات الوطنية في إنفاذ ووصول المساعدات والإعانات إلى المستفيدين بأعجل ما يمكن وتذليل كافة العقبات في هذا المجال.

السيد الرئيس،،،

نتيجة للوضع الإنساني الطارئ خصصت حكومة السودان ميناء ومطارات بورتسودان، ودنقلا ووادي سيدنا لاستلام المساعدات، وتتولى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية توزيعها وفقاً لإجراءات مفوضية العون الإنساني السوداني، وعملاً بموجهات العمل الإنساني، والتي تشدد على الإنسانية والحيادية والنزاهة في القيام بالأنشطة الإنسانية، ونشير إلى أن حكومة السودان قد سهلت زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية، إلى السودان من أجل تفعيل العمل الإنساني، وقد أكملت المفوضية السودانية للعون الإنساني تنسيقها مع المنظمات الدولية والإقليمية، حيث تقوم حالياً بإدارة عمليات الإغاثة والدعم لمساندة المتضررين، وأكدت استعدادها لتذليل العقبات التي تواجه المنظمات في القيام بواجباتها، ونسقت مع كافة الجهات لرسم المسارات الآمنة التي يتم عبرها توزيع الإعانات والإغاثات للمتضررين والمستشفيات والمراكز الطبية بإشراف لجنة معالجة الطوارئ الإنسانية التي تضم ممثلين لكل المؤسسات الحكومية والمدنية.

السيد الرئيس،،،

استجابةً لدعوات الهدنة المتكررة، وقعت الحكومة السودانية على عدد من اتفاقيات وقف إطلاق النار المتجددة، والترتيبات الإنسانية مع قوات الدعم السريع برعاية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية عبر منبر جدة، لوقف تأثيرات النزاع على المدنيين وتنفيذ القانون الدولي الإنساني وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والمتضررين واستعادة الخدمات الأساسية، إلا أن القوات المتمردة لم تلتزم بها بل تم إستغلالها لشن المزيد من الإعتداءات الممنهجة. وفي هذا الإطار :

● يؤكد السودان على التزامه الكامل بالتعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمتأثرين بالحرب.

● أكمال السلطات في بورتسودان كل الاجراءات الخاصة بتحريك مئات الشاحنات التي تتبع للأمم المتحدة تحمل مساعدات إنسانية تبلغ حمولتها آلاف الأطنان المترية ضمن عملية إغاثة أمكن تنفيذها مؤخراً في كافة اقاليم السودان.

● لقد ساهمت عوامل في إبطاء تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية مثل ضعف التمويل وسد الفجوة المالية البالغة أكثر من 70% من التعهدات التي لم يتم تنفيذها بعد. وناشد المتعهدين بالوفاء بتعهداتهم الإنسانية في اقرب وقت ممكن.

6) موقف السودان من مساهمة المرأة والقطاعات الهشة ووضعيتهم في النزاع:

1. لقد تم إدماج قضايا المرأة في الخطط التنموية وإعتماد السياسات والإستراتيجيات ضمن الاستجابة والتدابير الأساسية لتمكين المرأة حيث قامت الحكومة الإنتقالية بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات للقضاء على كافة أشكاله، ووضع القوانين والإجراءات الصارمة لحماية المرأة ضد العنف وعلى رأسها العنف الجنسي في مناطق النزاعات. وتم إنشاء وتعزيز وحدات للحماية الاجتماعية ضمن الأجهزة النظامية والقوات المسلحة. ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم بشفافية، وفقاً لإطار العمل والتعاون الذي تم توقيعه مع مكتب الأمم المتحدة للعنف الجنسي في مناطق النزاعات.

2. وقد تم إجازة وثيقة الإجراءات القياسية المشتركة للوقاية والتصدي للعنف ضد المرأة والفتيات، والتوقيع على الإتفاق الإطاري الخاص بالعنف الجنسي في النزاعات مع الأمم المتحدة. وتوالت الجهود لإنجاز مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة لسنة 2020، وتعزيد دور الآليات المختصة ووحدات حماية الأسرة والطفل على مستوى المركز والولايات، لمكافحة العنف ضد المرأة عن طريق تقديم المساندة والدعم للناجيات من العنف.

3. وتسعى حكومة السودان لحماية حقوق الطفل ولتوفيق أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة بصورة خاصة. يؤكد السودان التزامه التام بحماية وتعزيز حقوق ومواصلة جهود تنفيذ الخطة الوطنية لحماية الأطفال للعام 2016، والسعي لإعادة تفعيل خطة الوقاية من الإنتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والتي تم بموجبها رفع إسم السودان من قائمة إنتهاكات الأطفال في العام 2018، ونطالب بتسهيل نقل التكنولوجيا لتحسين الوضع الاقتصادي والإجتماعي للمرأة من خلال تعزيز السلوكيات والقيم والمفاهيم الإجتماعية الإيجابية وتغيير الصور النمطية السالبة تجاهها مما يسهم في تعزيز العدالة الإجتماعية والرفاه.

(7) موقف السودان من اهداف التنمية المستدامة :

السيد الرئيس،،،

1. يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الرائدة والرئيسية والمحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، ويتمتع هذا القطاع بموارد طبيعية هائلة تتمثل في الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والتي تقدر بملايين الأفدنة، والمياه الوفيرة مما يؤهله للإسهام في الأمن الغذائي العالمي الذي يتعرض لقطوعات كبيرة حالياً.
2. يواجه السودان تحديات هائلة في تنفيذ أجندته التنموية، مع استمرار هشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني ، وأثر جائحة كوفيد 19 والدمار الأخير بسبب الفيضانات والآثار الإنسانية غير المباشرة للنزاعات في البلدان المجاورة، تستدعي جهود متضافرة من الحكومة وجميع الشركاء، ولذا نتطلع الى الدعم المالي والفني من المجتمع الدولي.
3. لقد استمر النزوح بسبب النزاع المسلح في السودان، حيث ارتفع عدد النازحين داخلياً لأكثر من 2.1 مليون شخص منذ شهر أبريل الماضي، بمن فيهم 1.4 مليون نزحوا من الخرطوم. وعبر أكثر من 560 ألف شخص الحدود إلى البلدان المجاورة، معظمهم إلى مصر وتشاد وجنوب السودان. وأن الصعوبات التي تواجه النازحين حالياً هي: وصول المساعدات الإنسانية، المخاطر البيئية، المخاطر الأمنية، الرعاية الصحية والأوضاع المالية.

(8) افاق العملية السياسية بعد الحرب:

العملية السياسية:

- 1) ونؤكد مجدداً على استعداد السودان لدراسة أي مبادرة بنائه تساعد في وقف الحرب وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمتأثرين وإعادة الإعمار مع الأخذ في الاعتبار إن يكون الحل نابعاً من السودانيين أنفسهم تأكيداً للملكية الوطنية.
- 2) لقد وضعت حكومة السودان خارطة طريق لإنهاء وإحتواء آثار الحرب ومن ثمّ الشروع في عملية سياسية شاملة وحقيقة لا تستثني أحداً، فالدمار الذي لحق بالبنية التحتية والمصانع ومحطات الكهرباء والمياه والمستشفيات

والمؤسسات والمرافق العامة بالإضافة للأضرار المباشرة التي أصابت الوزارات والأعيان المدنية يتطلب وبصفة عاجلة الشروع في عملية إعادة للبناء والأعمار وتقديم المساعدات التقنية وبناء القدرات في إطار بناء المؤسسات الوطنية.

إن وقف وتجميد المساعدات الدولية للسودان في الفترة الماضية أثر سلباً على القطاعات الضعيفة وساهم في توسيع فجوة الحماية الاجتماعية وأدى لتفاقم إنعدام الأمن الغذائي. يضاف لذلك الآثار السالبة لتغير المناخ وأبرزها ظاهرة الفيضانات المدمرة المتكررة والجفاف في بعض الولايات الأخرى. ومن هذا المنبر نتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي والدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات المالية الدولية لتقديم الدعم المالي والتقني والاستثمار في المشروعات الحيوية للنهوض بالاقتصاد. إننا نركز وبصورة خاصة على القطاعات الإنتاجية بالأخص قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية لإمتلاك السودان الميزة النسبية في هذين القطاعين. إضافة إلى إعادة الخدمات الأساسية وإصلاح ما دمرته الحرب في محطات المياه وتوليد الطاقة.

السيد الرئيس،،،

نتقل الديون كاهل الشعب السوداني وتحد من قدرته على الانطلاق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشكل العقوبات المفروضة عليه عائقاً أمام تعافي الاقتصاد وتحقيق التنمية والازدهار والأمن . إن سياسة فرض العقوبات وعدم معالجة أزمة الديون يقوضان أي مسعى ومبادرة لمساعدة الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي جاءت في سلم أولويات رئاسة هذه الدورة بالأمم المتحدة. أن السودان يشجب فرض العقوبات والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الدول بشكل أحادي أو جماعي لماله من دمار شامل لإقتصاديات البلدان وخطط التنمية الوطنية وعرقلة التنفيذ الفاعل لخطط التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

نظراً لظروف الحرب القاهرة وما أسفر عنها من أضرار جسيمة لحقت بالبنية التحتية فإن حكومة السودان سوف تعمل على رفع كفاءة وتشغيل البني التحتية في المناطق المتضررة وبالأخص في ولاية الخرطوم وغيرها من

المدن الرئيسية، حيث استدعت الطوارئ اللجوء إلى مدينة بورتسودان كمدينة إدارية ثانية. ولذلك نطلب من الأمم المتحدة وبالأخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل معنا لرفع الطاقة الاستيعابية وزيادة فعالية شبكات توليد الكهرباء ومحطات ضخ المياه. إضافة إلى دعم وتفعيل القطاع المصرفي وعمليات التمويل وتسهيل عمليات الدفع الرقمية وتمويل التجارة وذلك ضمن مسار إعادة الإعمار في السودان بفك الجمود عن الدورة السوقية والمالية بجانب إعادة تأهيل المناطق التي شهدت استقبال أعداد كبيرة من النازحين ودعم مشاريع القطاع الصحي ومعالجة ضرورات الطاقة والبيئة بالتعاون مع المانحين الدوليين . ونصبو إلى الاتفاق مع البرنامج الإنمائي لتوسيع نطاق عملياته اللوجستية والنوعية في السودان.

9) المحور الأممي وتعددية :

السيد الرئيس ،،،

أدى تجدد الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والحركات المسلحة المتعنتة والرافضة إلى توافق بشأن السلام والإصلاح السياسي في أفريقيا إلى تبدل خارطة النزاعات فأضحت عابرة للحدود ومعززة بمكونات بشرية وديمغرافية تقوم على أساس قبلي. وأدى التدخل الإقليمي والدولي إلى تدويل تلك النزاعات ومن بينها حالة السودان. إننا نناشد المجتمع الأممي والدولي العمل على إدانة انتهاكات تلك الجماعات المسلحة التي تنهض الدولة المركزية عبر تحالفات مع الجماعات الإرهابية والقبلية حيث انخرطت في الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة وحصولها على التكنولوجيا الحديثة وأسلحة نوعية مما شجعها على زعزعة الاستقرار مما فاقم من مخاطر وطبيعة النزاعات. وأفرز ذلك التطرف انتشار انتهاكات القانون الدولي المتمثلة في العنف الجنسي والجنساني واستهداف القطاعات الهشة مثل النساء والفتيات وكبار السن والأطفال. ونؤكد هنا على مبدأ المحاسبة الجنائية وعدم الإفلات من العقاب . كما أننا نشاطر الأمم المتحدة والأمين العام في تقاريره التي تؤكد على انتشار خطاب الكراهية وتفشي المعلومات المغلوطة والمضللة على منصات التواصل الاجتماعي وأثرها على وضعية حقوق الإنسان وتعويق الوفاق الوطني المطلوب لتحريك العملية الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة المدنية. وإننا نتفق

مع المجتمع الأممي بشأن تضعض مبادئ الثقة والتضامن في نظام تعددية الأطراف رغم التأكيد على أهميته وارتباطه بأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين .

السيد الرئيس،،،

إن السودان يشاطر المنظومة الأممية القلق حيال سباق التسلح النووي الذي يشكل خطراً ماحقاً على سلام المعمورة ونادي بوضع الضوابط القانونية والاتفاقات التعاهدية التي تشكل الأطر المعيارية ومنظومة الحوكمة التي تحد من ذلك الخطر ونتطلع إلى معاهدة عالمية لمنع الانتشار واحترام التعهدات المتعلقة بالضمانات الشاملة. إن بروز الكوارث الطبيعية والتغير المناخي وما سببته من خسائر ومخاطر بحاجة إلى مزيد من النفرة العالمية من أجل تحقيق التكيف المناخي. ولذلك إننا نضم صوتنا إلى الدول التي تنادي بإحياء وتفعيل التضامن العالمي وتسريع العمل في أجندة العام 2030م وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل السلام ورفاه المجتمعات وضمان بيئة آمنة للأجيال القادمة .

السيد الرئيس،،،

يولى السودان أهمية قصوى لإصلاح مجلس الأمن عبر آلية المفاوضات الحكومية. ونرجو أن تتم في إطار شامل وشفاف يعكس التطور الجيوسياسي وتطور العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية أخذاً في الاعتبار زيادة عضوية الأمم المتحدة ومصالح الدول النامية و ألا تقتصر عملية الإصلاح على العضوية فحسب بل تشمل تحسين عملية صنع القرار ومناهج العمل ومراجعة دور حملة الأقلام وما ينجم عنها من تعسف أزاء مصالح الدول المدرجة في أجندة المجلس.

السيد الرئيس،،،

لقد نجمت آثار سلبية من إجحاف النظام المالي الدولي مما يستدعي ضرورة إعادة هيكلته والمطالبة بإزالة الجدران الحمائية حتى يمكننا الحد من الآثار الوخيمة على دول الجنوب بمضاعفة حجم الديون. إننا نناشد المجتمع الدولي

والأممي بخلق المزيد من فرص العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان الأقل نمواً ومنح أولوية لحماية النساء والأطفال في مناطق النزاع وتقديم الخدمات المنسقة عبر مختلف القطاعات على المستويين المركزي والمحلي وتوفير الفرص العادلة للبلدان الأكثر هشاشة بجانب مطالبة الدول المتقدمة بتقديم حوافز لأهداف التنمية المستدامة بزيادة التمويل من خلال الإقراض طويل الأجل وبأسعار فائدة منخفضة وتوسيع مجال تمويل الطوارئ ورفع الاستثمار العام والخاص وكذلك اعتماد معايير واضحة للحد من مستويات الفقر وإشراك النساء والفتيات والشباب في عمليات تخطيط التنمية وتحديث آليات البيانات الوطنية وأنظمة الرصد .

السيد الرئيس،،،

ختاماً إننا نناشد المجتمع الدولي والمستثمرين والمانحين الدوليين بالمساهمة في بناء السلام ودعم الصمود بتوفير الدعم لصندوق السلام والمساهمة في إعادة الإعمار لإعادة بناء المجتمعات التي عانت من الحروب. وندعو إلى تحقيق العدالة المناخية حيث تحملت الدول الأقل مساهمة في التغير المناخي العبء الأكبر، كما نطمح إلى تقديم بنوك التنمية متعددة الأطراف مزيداً من التمويل للبلدان النامية لزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وإصلاح مؤسسات التمويل بتعبئة المزيد من الموارد بزيادة ضمانات المانحين وتخفيض النسب الخاصة لزيادة رأس المال من الصندوق الدولي واعتماد التمويل بالشروط الميسرة. وبنادي بمواجهة التحديات التي يشهدها المجتمع الدولي من خلال تعزيز التعاون الدولي وتفعيل الشراكة العالمية والالتزام ببناء السلام والحفاظ عليه ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتكنولوجيا والابتكار وتمويل المناخ وسد الفجوة الرقمية وبناء القدرات.

شكراً السيد الرئيس والحضور الكريم على حسن الإصغاء،،،